

القضية : ع09دد  
تاريخ القرار : 14 فيفري 2006

قرار  
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار التالي بين :

المدعية : شركة " شركة ذات مسؤولية محدودة مختصة في تجهيز البناءات بالأسلاك الهاتفية في شخص ممثلها القانوني مقرها بـ تونس محاميها الأستاذ المحامي بتونس.

من جهة

المدعى عليه : الشركة  
في شخص ممثلها القانوني مقرها الإجتماعي نهج تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من المدعية والمرسمة بكتابة الهيئة في غرة ديسمبر 2005 والمسجلة بدفتر القضايا تحت ع09دد والتي جاء فيها أن العارضة بصفتها شركة مختصة في تجهيز البناءات بالأسلاك الهاتفية، قامت في إطار عملها المذكور بتجهيز العمارة الكائنة بـ التابعة للشركة العقارية والمساهمات بالأسلاك الهاتفية وعند الإنتهاء من الأشغال، طلبت هذه الأخيرة من الإدارة الجهوية للاتصالات بـ التابعة " القيام بالقبول الوقتي للأشغال التي تم إنجازها إلا أن المدعى عليها رفضت طلب الشركة بحجة إنتقاء محضر مصادقة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات على الأسلاك المستعملة من طرف الشركة المدعية والحال أنه لا وجود لأي نص قانوني يوجب الإستظهار بما يثبت مصادقة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات على الأسلاك الهاتفية وطلبت بناء على ذلك الحكم بعدم شرعية شرط المصادقة والإذن للمدعى عليها بالقيام بإجراءات القبول الوقتي دون التوقف على الشرط المذكور.

وبعد الإطلاع على تقرير الشركة في الرد على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة في 29-12-2005 والذي جاء فيه أن الجوانب الشكلية والإجرائية تهم النظام العام وتثيرها الهيئة من تلقاء نفسها مؤكدة أن المطالبة بمصادقة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات مبناهما القوانين الجاري بها العمل، وطلبت الحكم برفض الدعوى شكلا وإحتياطيا عدم سماعها.

وبعد الإطلاع على تقرير المدعية في الرد على تقرير ختم الأبحاث المسجل بكتابة الهيئة في 26-12-2005 والذي تمسكت فيه بطلباتها.

وبعد الإطّلاع على الفصول 63 و 67 و 74 من مجلة الإتصالات.

وبعد الإطّلاع على الأمر عدد 268 لسنة 1998 المتعلق بضبط شروط وإجراءات منح وسحب ترخيص تعاطي أنشطة في مجال الدراسات والمقولة في الإتصالات.

وبعد الإطّلاع على مؤيدات الدعوى المتمثلة في :

1. نسخة من طلبية عدد 003108 مؤرخة في 07-06-2005 صادرة من الشركة العقارية للمساهمات لفائدة شركة " " تضمنت طلب إنجاز أشغال توفير ووضع الأسلاك الهاتفية وتوابعها وفقا للمقاييس المعتمدة من طرف " " بالمجمع السكني المقام بمنطقة .

2. مطلب إجراء قبول أشغال موجه في 22-08-2005 من طرف الشركة العقارية للمساهمات إلى الإدارة الجهوية " " بـ .

3. رسالة موجهة من الإدارة الجهوية " " بـ في 9 ديسمبر 2005 إلى الشركة العقارية للمساهمات تضمنت جملة من الإحترازاات حول الأشغال المنجزة والمراد قبولها.

4. مراسلة مؤرخة في 14-09-2005 موجهة من المجمع العقاري إلى الإدارة الجهوية " " بتونس.

5. نسخة من إعلام بقبول وقتي غير مختوم ولا ممضى مؤرخ في 7 أكتوبر 2005 منسوب صدوره إلى الإدارة الجهوية " " .

6. محضر قبول وقتي مؤرخ في 02-10-2005.

وبعد الإطّلاع على تقرير ختم الأبحاث المحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي إقتضاها الفصل 68 من مجلة الإتصالات.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد إستدعاء الطرفين لجلسة يوم 14-02-2006 التي حضرها المدير العام لشركة " " وتمسك بما جاء بعريضة الدعوى وسانده في ذلك محاميه الأستاذ ، كما حضر ممثلو الشركة وتولوا الرد على الدعوى متمسكين بالمحوظات الكتابية المظروفة بالملف مؤكدين أن " " ملزمة بتوفير جودة عالية للمكالمات الهاتفية وأن مطالبتهم بمحضر مصادقة مركز الدراسات والبحوث للإتصالات يهدف إلى ضمان تحقيق تلك الجودة.

## وإثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

### من حيث الشكل :

حيث إستوفت الدعوى جميع موجباتها الشكلية بعد أن تداركت المدعية الإخلالات الشكلية التي أثارها العضو المقرر في القضية، وإتجه قبولها من الوجهة الشكلية.

### من حيث الأصل :

وحيث ثبت من ملف القضية أن العارضة بصفتها شركة مختصة في تجهيز البناءات والعمارات بالأسلاك الهاتفية، وفي نطاق عملها تولت تجهيز بناية كائنة بـ على ملك الشركة العقارية للمساهمات التي طلبت من المدعى عليها في شخص إدارتها الجهوية بـ القيام بالقبول الوقتي للتجهيزات التي تم تركيبها على أن تتولى بعد ذلك ربط الشبكة الداخلية بالشبكة الخارجية، إلا أن المدعى

عليها امتنعت من إجراء عملية القبول مستندة في رفضها إلى عدم وجود محضر مصادقة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات على تلك التجهيزات.

وحيث أسست المدعية على عدم شرعية إشتراط مصادقة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات على الأسلاك الهاتفية قبل القيام بإجراءات القبول الوقتي لإتمام النص القانوني الذي يجيز ذلك الشرط.

وحيث أجابت المدعى عليها على الدعوى متمسكة في المطالبة بمصادقة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات على الأجهزة والأسلاك التي قامت المدعية بتركيبها لضمان توفير خدمات ذات جودة عالية لحرافئها.

وحيث وإن ثبت أن للمدعية مصلحة في القيام بهذه القضية بإعتبارها ملتزمة تجاه "الشركة العقارية للمساهمات" بتجهيز المركب السكنى التابع لها بأسلاك هاتفية مطابقة للمواصفات التي تشترطها "، فإن صفتها في التداعي أمام الهيئة الوطنية للاتصالات والنظم لديها تعتبر من المسائل الأولية التي يجب الحسم فيها قبل البت في وجهة الدعوى من حيث الأصل.

#### في صفة القيام

حيث نص الفصل 67 من مجلة الاتصالات على أنه تعرض الدعوى على الهيئة الوطنية للاتصالات من قبل الوزير المكلف بالاتصالات أو من مقيمي ومشغلي الشبكات في النزاعات المتعلقة بالربط البيني وبشروط الإستعمال المشترك بين مشغلي الشبكات للبنية الأساسية المتوفرة.

وحيث عرّف الفصل 2 من مجلة الاتصالات شبكة الاتصالات بأنها مجموع التجهيزات والأنظمة التي تؤمن الاتصالات، كما فرّق بين الشبكة العمومية للاتصالات بإعتبارها شبكة إتصالات مفتوحة للعموم والشبكة الخاصة للاتصالات والمخصصة للإستعمال الخاص وللإستعمال بين مجموعة مغلقة من المستعملين لأغراض محددة في إطار المصلحة المشتركة.

وحيث وتأسيسا على ما سبق بسطه فإن إختصاص الشركة المدعية في تجهيز البنايات بالأسلاك الهاتفية وفق الترخيص المسند إليها من طرف والي لا يمنحها صفة مقيم شبكة إتصالات وبالتالي حق التظلم لدى الهيئة الوطنية للاتصالات طالما وأن الأسلاك الهاتفية كيفما تم وضعها من طرف المدعية لا تشكل شبكة إتصالات تؤمن الاتصالات وفق ما جاء بالفصل 2 من مجلة الاتصالات.

وحيث أن المدعية تقوم بأشغال المقولة في الاتصالات وبالتالي فلا تنسحب عليها صفة مقيم شبكة إتصالات التي يخول له القانون عرض الدعوى.

وحيث ومن جهة ثانية، فقد ثبت من الوثائق المحتج بها أن جملة المراسلات تم تبادلها بين الشركة العقارية للمساهمات و"، ولم تكن المدعية طرفا.

وحيث أن المدعى عليها رفضت الإستجابة لطلب الشركة العقارية للمساهمات القبول الوقتي لأشغال تجهيز البناءات التابعة لها بالأسلاك الهاتفية مشترطة عليها مصادقة مركز البحوث والدراسات للاتصالات.

وحيث أن قيام المدعية بقضية الحال للمطالبة بإلغاء شرط لا يعينها لعدم صدور طلب القيام بإجراء القبول الوقتي للأشغال عنها في غير طريقه لوقوعه ممن لا صفة له.

وحيث يتحصص من كل ما سبق الإلماع بذكره أن القيام كان ممن لا صفة له وإتجه تفريعا على ذلك التصريح برفض الدعوى لعدم الصفة.

وحيث وان تعذر عليها الحسم في النزاع لإنعدام صفة الشركة العارضة، فإن الهيئة الوطنية للإتصالات وبحكم ما تتمتع من صلاحيات وما أنيط بعهدتها من مهام، يمكنها إبداء رأيها في المسألة المعروضة على أنظارها خاصة وأنها تتعلق بتطوير خدمة الهاتف الثابت وتمكين المواطنين من حقهم في التمتع بخدمات الإتصالات وفق ما نص عليه الفصل 3 من مجلة الإتصالات.

وحيث يتجه التفريق بين المصادقة على الأجهزة الطرفية للإتصالات والأجهزة الطرفية الراديوية التي نظمها الأمر عدد 830 المؤرخ في 14 أفريل 2001 من جهة والقبول الوقتي للأشغال التي تقوم به " قبل ربط الشبكة الداخلية المقامة بشبكته من جهة أخرى.

وحيث وإن كانت " محقة في المطالبة بنوعية معينة للأسلاك الهاتفية التي تجهز بها البناءات لضمان تحقيق جودة عالية لحرفائها، فإن تلك الشروط يجب أن تتسم بالشفافية وعدم التمييز خاصة وقد إتضح من خلال دراسة الوثائق التي إحتجت بها المدعية، أن " سبق لها أن قامت بإجراءات القبول الوقتي لأشغال مماثلة للتي أنجزتها الطالبة دون أن تشتترط محضر قبول من طرف مركز الدراسات والبحوث للإتصالات.

وحيث أن معاملة مقاولي الإتصالات، بشفافية وعدم تمييز، يعتبر من أوكد واجبات المشغل التاريخي محتكر خدمة الهاتف الثابت، حتى تتوفر أسباب النهوض للقطاع وتحقق الأهداف المرسومة من طرف واضعي السياسات.

#### ولهاته الأسباب

#### قررت الهيئة الوطنية للإتصالات

1. قبول الدعوى شكلا
2. رفض الدعوى لعدم الصفة.
3. دعوة " إلى وضع معايير وإجراءات تتسم بالشفافية وعدم التمييز تضبط تعاملها مع المقاولين في الإتصالات.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للإتصالات المترتبة من السادة :

- علي الغضباني : رئيس الهيئة
- محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة
- حسين الجويني : العضو القار بالهيئة
- محمد البنقي : عضو
- الصحبي العافي : عضو
- حسين الحبوبي : عضو
- محمد سيالة : عضو

